ملف العـدد :

البرنامج النـووي الإيرانـي في قارة آسيا
طبيعتـه - أهدافه - مستقبله

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية

مقدمة :

ترتبط قضية برنامج إيران النووى وارتفاعها وهبوطها بالتعاون والصدام بين إيران من ناحية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودول أوروبا الثلاث (بريطانيا وفـرنسـا وألمانيا) ومجلس الأمن وروسيا وأمريكا من ناحية أخرى، حيث يلجأ الطرفان أحيانـا إلى المباحثة والمناقشة والتهديد والتنويه بالشدة للحصول على قوة تهديد أكبر، ومـن ثم فإن قضية ملف إيران النووي هي قضية أزمة تتحرك من خلال عـوامـل ثـلاثـة هي:"التهديد "و"الزمان "و"المباغتة "والأزمة تعمل بوصفها عامل تحريك، ومن ثـم فالقرار الذي يتخذ هو رد فعل أو جواب إزاء التحريك، وترى أمريكا وأوربـا أن قـوة إيران النووية تعتبر تهديداً، لأن إيران يمكن أن تستفيد من قدرتها النووية فى إنتـاج قنبلة ذرية، ولن تهدد مصالح الولايات المتحدة فقط، ولكنها ستضغط على كل معاهدات أمريكا فى الشرق الأوسط أيضا.

تعود أنشطة إيران النووية لعام ١٩٧٦م حيث تم تأسيس مركز جامعـة طـهـران النووي" للتعليم والبحث النووي التابع لجامعة طهران – حيث يطلق علـي جـامـعـة طهران بالفارسية (دانشگاه تهران) وهي جامعة حكومية إيرانية تقع في طهران وتـم تأسيسها في ١٩٣٤ م- حيث كان مركز طهران الطبي النووي ضمن أنشطـة إيـران النووية حتى قبل إقامة هيئة الطاقة الذرية فى عام١٩٧١م، كما تقرر إقامة مفـاعـل بوشهرالنووي مع شركة kwu الألمانية، ومع انتصار الثورة الإسلاميـة تـولـت الشركات الروسية مسئولية استكماله ، ولاشك أن طول الفترة الزمنية فى برنـامـج

ايران النووي يضفي كثيرا من الأهمية على أنشطة إيران النووية، خاصة منذ وقت تأسيس مفاعل بوشهر النووي عام ١٩٧٤م.

ولقد صمم أول مفاعل ذرى على أساس خطة آيزنهاور -رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الحين -من جانب شركة A . M .F. وفى السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩ وتولت شركة kwu الألمانية وشركة فراماتوم الفرنسية تأسيس وإقامة مفاعلات بوشهر وكارون وأصفهان وساوه الذرية، حتى أنه فى عام ١٩٧٩ ومع تنحى الألمان عن الاستمرار عُهد للشركات الروسية باستكمال العمل.

و يمكن اعتبار قضية ايران النووية نوعاً من المباغتة نظراً لقصر المدة حيث لم يتوقع أطراف اللعبة حصول إيران على مثل هذه التكنولوجيا أو إمكانية خوض اختبارها التجريبي فى مثل هذه السنوات التى ووجهت فيها بالحظر، ولكن رغم هذا فإن برنامج إيران النووي يعد أزمة محورية.

لقد بدأت أزمة ايران النووية مع تقرير محمد البرادعى – المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية – في ٢٠٠٣/٥/١٦م، بإعلان قصير عدم إقرار أى جزء من من أنشطتها النووية، وطالب ايران بتوقيع بروتوكول(٢) لعام ١٩٩٣، ووجه المجلس أيضاً فى نهاية جلسة ٢-٢٠٠٣/٥/١٨ اللوم لإيران بسبب عدم إعلان جزء من أنشطتها النووية وطلب منها توقيع البروتوكول، وهكذا دخلت قضية إيران النووية حيز الأزمة، وقد كان طرفا اللعبة فى البداية هما ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أثر تزايد أبحاث الوكالة عن مؤسسات ومراكز إيران النووية فى جلسات مجلس الحكام وأبحاث البرادعى اتضحت تجاوزات ايران أكثر. ووقع مجلس الحكام على التقرير بعد بحث تقرير المدير العام، و طالبوا إيران بالإيقاف الفوري والكامل لتخصيب اليورانيوم، والتوقيع الفورى على بروتوكول(٢) لعام ١٩٩٣ وإعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بعد التصديق على هذا التقرير وتحديد مهلة لتوقيع البروتوكول دخل ملف إيران النووى حيز التعامل الدولي. لقد اجتهدت إيران لربط ملفها بالوكالة دون تدخل الولايات

المتحدة الامريكية ، واختارت فى هذا الصدد التعاون والاتفاق مع دول أوربا الكبرى الثلاث، وتمت دعوة وزراء خارجية انجلترا وفرنسا وألمانيا للسفر لطهران، حيث عقدت مباحثات بين الوزراء الأوربيون الثلاثة مع الخبراء الايرانيون حول مطالب التقرير الثلاثة الأساسية أى توقف تخصيب اليورانيوم وتوضيح جزئيات النشاط النووى وتوقيع البروتوكول، وكانت نتيجة المباحثات بيان طهران ٢٠٠٣/١٠/٢١م،. وعلى أساس بيان طهران قبلت إيران:

أولا : توقيع البروتوكول وتعليق كل أنشطة التخصيب؛

ثانيا : تأكيد أن البروتوكول لا يهدف بأى قصد مطلقاً سيادة وأمن ايران القومى؛

ثالثاً : أن تنفيذ كافة قرارات وتعهدات ايران بتأييد مدير عام الوكالة سيبعث على حل وفصل القضية؛

رابعا : أن زوال القلق الدولى عبر زوال قلق الدول الثلاث مباشرة فسيصبح حصول إيران على تكنولوجيا جديدة سهلاً.

وقد أعلنت طهران فى ٢٠٠٤/٦/٢٥ فى خطاب لمدير عام الوكالة ووزراء خارجية الدول الاوربية الثلاث أنها ستقلل جانب التعليق وستبدأ من جديد مونتاج وصنع قطع "السانتريفيوز" المستخدمة فى مجال التخصيب، وقد بدأت الجولة الثانية من مباحثات إيران وأوربا فى فيينا، وكان أهم موضوع فى جدول العمل هو كيفية التعليق ومدته،و كان الاتحاد الأوربى يضغط على التوقف غير المحدد أو الدائم لكل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب، هذا فى حين كانت الجمهورية الاسلامية تعترض على بحث توقف تخصيب اليورانيوم الدائم؛ و لكنها كانت مستعدة للاتفاق حول كيفية التعليق المؤقت، وفى النهاية وافقت ايران على وجهة نظر أوربا القائمة على الإشراف على أنشطة التخصيب، ولكنها قررت استمرار التعليق فقط حتى وقت الحصول على اتفاق يكون محل قبول الطرفين بوصفه خطوة تطوعية ومعتمدة وليست إلزامية .

مع استمرار المباحثات والمساومات مع الأطراف الأوربية واجهت المباحثات طريقا مسدودا، عندما أعلنت إيران فى خطاب لمكتب هيئة الأمم أنها تنوى بدء تأسيس أصفهان من جديد، فقد أعلن الاتحاد الأوربى أنه سيوقف مباحثاته مع ايران.

وفي هذا الوقت تدخلت كل من روسيا وأمريكا أيضاً في الازمة ، بالإضافة للوكالة واتحاد الدول الأوربية الثلاث، وأعلن أعضاء مجلس الأمن وألمانيا (جماعة ١ +٥) فى بيان أول فبراير ٢٠٠٦ أن ملف ايران يجب أن يصل مجلس الأمن، حيث كان خبر نجاح ايران نوويا فى تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦،٣% بمثابة حركة هجومية أخرى من جانب ايران للرد على خطوة التوجه إلى مجلس الأمن.

الاتفاق النووي بين إيران والغرب

أصبح الخيار الدبلوماسي الخيار الأفضل لدى قيادات النظام الإيراني في حل مشكلات البرنامج النووي الإيراني مع الغرب، ومن ثم اشتمل فريق الخبراء بقيادة محمد جواد ظريف على كل من: عباس عراقجي وكيل وزارة الخارجية كبيرا للمفاوضين، مجيد تخت روانجي وكيل الخارجية لشئون أوربا وأمريكا، حميد بعيدي نجاد مدير عام الشئون الاقتصادية الدولية، داود محمد نيا المستشار القانوني لوزير الخارجية، محمد أميري أحد قيادات هيئة الطاقة النووية الإيرانية لدعم وسرعة مسيرة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

حيث قدمت إيران مقترحات إلى الوفد الغربي لتحريك عملية الوصول إلى حل للمشكلات المعلقة في الملف النووي الإيراني، ، ودافع وزير الخارجية الإيراني عن سرية المقترحات الإيرانية بقوله: إن تأكيدنا على الإبقاء على سرية المقترح هو أحد مؤشرات جديتنا، ومن الطبيعي في العلاقات الدولية أن تأخذ المفاوضات طابع السرية، وقد تضمنت تفاصيل ذلك المقترح عدة نقاط: أن إيران لن تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم مهما كانت الظروف، أن إيران مستعدة لتسليم مقدار من اليورانيوم الذي قامت بتخصيبه في فترة زمنية محددة، ومستعدة لخفض مستوى التخصيب في إيران إلى مستوى أقل من ٥%، أن إيران ستحد من التخصيب بنسبة ٢٠% وتبقي الإنتاج المخصص لإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في صناعة الأدوية والقضايا البحثية، واقترحت إيران ايضا السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقع "بارتشين" اللعسكري، وأنها إيران تقبل التوقيع على البروتوكول الإضافي ولكنها لن

تسمح بتفتيش المنشآت التي لم يعلن أنها نووية، وأكد عراقجي أن هذا لن يتم إلا عندما يرفع الحظر بشكل كامل، كما تعهدت طهران بأن لا تبني مفاعل انشطار البلوتونيوم في مدينة آراك كبديل عن تخصيب اليورانيوم.

في حين قدم الوفد الغربي بضعة مطالب كمقدمة للمفاوضات، منها: وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% في مفاعلي نطنز وفردو، تقليل عدد أجهزة الطرد الفعالة إلى حد مناسب للتجارب المعملية، عدم استخدام أجهزة الطرد المتقدمة "IR-M2"ذات الكفاءة العالية والسرعة في التخصيب، توقف منشآت الماء الثقيل في آراك وتطويرها لعدم التعامل مع البلوتونيوم، قبول سقف محدد لتخزين اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% واستبدال الاحتياطي بوقود غير قابل للتحول، أو لا تزيد نسبة تخصيبه عن٥%، إغلاق منشآت فردو، وذلك في مقابل أن توقف الولايات المتحدة العقوبات على إيران في السيارات والآليات والذهب والمعادن الثمينة والبتروكيماويات، والإفراج عن بعض الأرصدة المجمدة لإيران في دول الصين والهند وكوريا الجنوبية، على أن يكون ذلك خلال مدة ستة أشهر يتم بعدها إعادة تقييم الإجراءات، حيث وصف محسن رضائي أمين عام مجمع تحديد مصلحة النظام بقوله: إن المباحثات حول الملف النووي الإيراني تتجاوز المباحثات الدبلوماسية العادية إلى ما يسمى بالمعركة الديبلوماسية، حيث يمكن الوقوف على أن الطرفين في المفاوضات يمثل كل منهما جبهة متعارضة الأهداف.

وقد أكد الرئيس حسن روحاني في خطابه إلى الزعيم خامنئي أن المباحثات النووية كانت صعبة ومعقدة، ولكنها أثبتت حق الشعب الإيراني في امتلاك الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن يقوم بالأنشطة النووية على أرضه، وجعلت العالم يذعن لمطالبه، ويوقف العقوبات الظالمة، وأن يبدأ بإسقاط نظام العقوبات الظالم، حيث أثبتت إيران للقوى الكبرى أن أساليب الضغط والعقوبات لا تؤدي إلى شيء، وأن الأفضل التعامل باحترام متقابل والمفاوضات الجادة، ولذلك فإن هذا الاتفاق جاء في صالح كافة شعوب المنطقة والسلام الذي يحقق المصلحة للجميع.

في حين أكد وزير خارجية أمريكا جون كيرى في مؤتمره الصحفي أن هدف هـذه المباحثات كان بسيطا، وهو أن تثبت إيران أن برنامجها النووي لخـدمـة الأغـراض السلمية، وأنها لا تسعى لاستخدامه في الأغراض العسكرية، ولقد خطونا خطوة جـادة في سبيل الإجابة عن كل التساؤلات، والوصول إلى اتفاق شامل حول استمرار البرنامج النووي الإيراني دون أن يهدد المنطقة أو دول أخرى في المستقبل إذا كـانـت إيـران تستطيع أن تخطو هذه الخطوة، فلاشك أن إيران تحتاج إلى وقت لأن الخطوة القادمـة أصعب، فيما يتعلق بالعقوبات فهي لم تكن هدفا في حد ذاتها، وإنما كانـت مـن أجـل الوصول للتفاوض، لقد وافقت إيران على التخلص خلال سـتـة أشـهـر مـن ٢٠٠ كيلوجراما من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠%، وستوقف استكمال مفاعل آراك، ولن يزيد تخصيبها لليورانيوم عن نسبة ٥%، وستتوقف لمدة ستة أشهر عن التخصـيـب، على أن تخضع مؤسساتها النووية للإشراف الدولي، وأن لا تبني أجهزة طرد جديـدة، لكن هذا الاتفاق لا يعني أن إيران لها الحق في التخصيب، وسننظر ذلك في المباحثـات القادمة، وسوف نفرج عن ٤,٢ مليار دولار من الأرصدة المجمدة لإيـران، ونـرفـع المقاطعة عن عدد من الصناعات ما يمنح إيران بالضرورة ١,٥ مليار دولار أخرى، في حين ستبقى ١٦ مليار دولار من بيع النفط الإيراني مجمدة مدة ستة أشهر، حـتـى لا تستخدمها إيران في زيادة مشروعاتها النووية وبناء أجهزة طرد أخرى

قراءة في الاتفاق النووي بين إيران والغرب:

لاشك أنه بمقارنة ردود الفعل والتصريحات الصادرة عن إيران وعن أمريكا حـول اتفاق جنيف الابتدائى حول برنامج ايران النووي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ نجد بعض الأمور المبهمة التي تحتاج إلى نقاش، لكن هذا لا يعني نفي الجهود المبذولة أو الحكم بسلبية المباحثات نفسها، وذلك لوجود نقاط إيجابية في الاتفاق، سواء بالنسبة للغرب أو إيران أو دول منطقة الشرق الأوسط. جاء في نص مقدمة الاتفاق الرسمي بين إيران والغرب حول الملف النووي الإيراني أن هدف المباحثات هو الوصول إلى اتفاق لحل شـامـل طويل الأمد، يضمن أن يظل البرنامج النووي الإيراني سلميا تماما، حيث تعلن إيـران

أنها ليست بصدد امتلاك أو نشر أسلحة نووية، على أن الإجراءات الأولية تؤدي للوصول إلى خطوة نهائية، وخلال ذلك تتم الإجراءات التي تزيل القلق بخطوات متبادلة، وأن يضمن هذا الحل أن تتمتع إيران بحقوق الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية بشكل كامل، على أساس معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وانتهاء العقوبات المتعلقة بالبرناج النووي الإيراني تماما سواء الجماعية أو الفردية.

وقد تحدد ستة أشهر لتنفيذ الخطوة الأولى، وتتضمن أن يكون نصف إنتاجها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% وقودا لمعامل أبحاث طهران، وأن يخفض تخصيب الباقي لمواد أقل من نسبة ٥%، كما لا تقوم إيران خلال هذه الفترة بتخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن ٥%، وأن تضع إيران مفاعلات نطنز وفوردو وآراك تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية، وكذلك كل مؤسسة نووية تقوم بتطويرها، وألا تبني مفاعلات جديدة، وأن تستمر أبحاث إيران النووية تحت الرقابة، على أن تقوم إيران بإبلاغ الوكالة الدولية بالمعلومات الخاصة بمشروعات المؤسسات النووية، في مقابل ذلك تتوقف محاولات خفض سعر النفط الخام الإيراني، حتى يستطيع المشترون الحاليون شراءه بالسعر القديم، وعودة أموال عوائد بيع النفط الإيراني في الخارج لإيران، مع تعليق العقوبات على التأمين وخدمات الشحن والنقل وصادرات البتروكيماويات وخدماتها، وصادرات الذهب والفلزات الثمينة وخدماتها، وصناعة الآليات وقطع غيار الطائرات المدنية وتقارير السلامة، وعدم إستصدار قرارات دولية جديدة بعقوبات على إيران، فضلا عن إيجاد قناة مصرفية في شكل مصرفين أحدهما إيراني، تكون مهمتهما تسهيل التجارة لتأمين احتياجات إيران الاقتصادية والخدمية، وتصب فيهما أموال إيران المجمدة في الخارج.

أما عن عناصر الخطوة النهائية للحل الشامل فتتمثل في فترة زمنية ممتدة يتفق عليها، ويتم خلالها تحديد حقوق وواجبات الموقعين على ميثاق عدم انتشار الأسلحة النووية، وسقوط كافة العقوبات التجارية والتقنية والمالية والطاقة من خلال برنامج يتم الاتفاق عليه، كما يتضمن الاتفاق برنامجا للتخصيب يتفق عليه الطرفان، وتتم

إزالة المخاوف المتعلقة بمخالفات مفاعل آراك، ووضع برنامج للتعاون بين الغرب وإيران في المجال النووي غير العسكري.

و أشار الاتفاق إلى أنه إذا لم يتم الاتفاق على كل شيء يكون الحاصل لا شيء، مع عبارة التنفيذ الناجح، وهو ما يجعل المرحلة القادمة من التفاوض صعبة، لأنها تقع تحت تهديد بفشل ما تم الاتفاق عليه أو تم تنفيذه، وربما كان هذا من أجل التأكيد على حسن النية.

من الواضح أن الاتفاق اعتبر بداية جيدة اعترفت بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أرضها ضمنيا، وحقها في أن يكون لها برنامج نووي للأغراض السلمية، وهو ما يمهد لحدوث استقرار في برنامجها النووي مع تقليل تكلفته، وتحقيق الارتياح لدى الرأي العام الدولي، ونزع فتيل الحرب في المنطقة، لكن اتفاق جنيف لا يرضي الطموحات الغربية ولا الطموحات الإيرانية، وهو في أفضل الأحوال وصول إلى رؤية واقعية، فلا البرنامج النووي الإيراني تراجع للخلف لكن تم الوقوف في وجه اتساعه وتقدمه إلى حد كبير، وإن كان هذا الاتفاق قد حقق إنجازا تاريخيا للطرفين، ومن ناحية أخرى فإن النظام الحاكم في إيران قد أذعن لعدم قدرته الاستمرار في ترقية برنامجه النووي، بسبب العقوبات والضغوط السياسية والإعلامية والشعبية التي تزايدت نتيجة نقص دخل النفط، إلى حد يفوق طاقة النظام، ويعرضه للخطر، وقد قبل النظام الإيراني الالتزام بتعهدات مفصلة ودقيقة سبق أن رفض الالتزام بها في عهد حكومة أحمدي نجاد، خاصة ليتيح الفرصة لوصول نسبة تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠٪ كورقة للتفاوض مع الغرب، وهو ما لم يحدث عندما كان حسن روحاني نفسه مسئولا عن المفاوضات مع الغرب.

تأثير الاتفاق النووي على الساحة السياسية في إيران:

صدر أول تعليق رسمي إيراني على الاتفاق النووي على لسان اللواء سيد حسن فيروزآبادي رئيس القيادة العامة للقوات المسلحة عندما أرسل رسالة إلى الزعيم سيد علي خامنئي يهنئه فيها على نجاح المباحثات ،الوصول إلى اتفاق مع الغرب، أعرب

فيها عن تقديره للفريق المفاوض ورئيس الجمهورية والكوادر من العاملين خاصة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، قال فيها: إن الاتفاق حركة للثورة الإسلامية في اتجاه التقدم بصلابة ونجاح في ظل توجيه الزعيم المعظم ،وأعلن علي لاريجاني رئيس السلطة التشريعية تأييده لبيان "لوزان" ابريل ٢٠١٥ الذى ثبت اتفاق جنيف بعد فترته الانتقالية، كما أكد محمد حسن أبوترابي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي أن الاعتراف بإيران عضوا في النادي الدولي يعتبر انتصارا لإرادة وصمود الشعب الإيراني، ، كما صرح ايرج عبدي أمين عام تكتل الأصوليين تابعي الولاية أن مجلس الشورى الإسلامي يعتبر اتفاق لوزان اتفاقا إيجابيا، وسوف يطلب المجلس من الحكومة توضيح الجوانب المبهمة فيه.

ويرى آية الله هاشمي رفسنجاني أن إلغاء العقوبات خطوة تاريخية للنظام، فضلا عن أن الفريق المفاوض استطاع أن يمحو الفكرة الخاطئة لدى الغرب بأن إيران راغبة في الحرب، وأن يجعل الغرب يجلس على مائدة المفاوضات ثقة في شفافية وحقانية المواقف الأصولية لنظام الجمهورية الإسلامية، حيث صرح محمد رضا تقوي آمين عام مجلس سياسات أئمة الجمعة في إيران: انه ينبغي دعم الفريق المفاوض في المفاوضات التفصيلية الأخيرة حول البرنامج النووي مع الغرب باعتبارهم في الخطوط الأمامية للجهاد الديبلوماسي.

وهنا يمكن أن نرصد بعض الملاحظات، حيث لم يعد الصراع السياسي في إيران صراعا بين الأصوليين والإصلاحيين لتوجيه النظام نحو موقف جديد، وإنما صراع بين التيارات الفكرية المختلفة لتحقيق المعادلة الصعبة بين الأساس الديني المذهبي، الذي يقوم عليه النظام وبين الفكر الليبرالي الذي يضغط بشدة على النظام من داخله وخارجه، ويبدو ذلك مع تشكيل ائتلافات غير تقليدية، سواء داخل تكتل الأصوليين أو داخل تكتل الإصلاحيين، أو بين أحزاب وشخصيات من الأصوليين والإصلاحيين.

تأثير الاتفاق النووي على الوضع الإقليمي:

يمكن القول ان ردود فعل الاتفاق من جانب الغرب وإسرائيل متحفظة، مما يعني قبولا غير مباشر للاتفاق، ويفتح الطريق للتباحث حول إغلاق الملف النووي الإيراني، وكذلك حول عدد آخر من القضايا المعلقة مع الولايات المتحدة والغرب، مثل قضية العراق وأمن الخليج وأفغانستان]، فما فقدته إيران في هذا الاتفاق يسمح لها أن تحقق مكاسب كبيرة على المدى البعيد، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، على الساحات الداخلية والإقليمية والدولية. أما بالنسبة لإسرائيل فإن الاتفاق يمثل ضغطا عليها، سواء من ناحية قلقها تجاه التمدد الإيراني أو مواقفها المتشددة في عملية السلام في الشرق الأوسط، لكن دخول الولايات المتحدة بشكل مباشر في قضية ملف إيران النووي ربما يجلب بعض الاطمئنان لإسرائيل، وكذلك بالنسبة لدول الخليج العربية، إلا أنه الاتفاق يمثل عبئا جديدا يضاف إلى أعبائها في مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، وما يترتب عليه من أعباء على عدد من الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر.

لقد سعى النظام العالمي في سبيل التوصل لاتفاق نووي مع إيران إلى التغافل عن بحث عدد من المشكلات الإقليمية في إطار أو على هامش المباحثات، بل لعله أعاد النظر في إتجاه عدم تعقيد الأمور في المنطقة من خلال مواجهة مباشرة مع إيران، ومن ثم كان عدم التركيز على الصراع الإقليمي مع إيران، وإظهار الأمر على أن الهدف من المباحثات لا تتجاوز مشكلة الملف النووي الإيراني، وعدم تمكين إيران من استخدام برنامجها النووي في الأغراض العسكرية من أجل توفير الأمن في المنطقة، وأن أمريكا راغبة في حل هذه المسألة بالمفاوضات السلمية، حيث أكد الرئيس الأمريكي أوباما في حديث للقناة الإسرائيلية الثانية أن الخيار العسكري حتى مع اشتراك أمريكا لن يحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني، مشيرا إلى أن اتفاقا لتجربة الصدق مع إيران هو أفضل الطرق لتحجيم البرنامج النووي الإيراني، وأعرب عن اعتقاده بأنه يستطيع أن يثبت أن أفضل طريق لمنع إيران من الحصول على السلاح

النووي هو الاتفاق النووي الحاسم، وهذا ليس من باب الأمل، بل على أساس الحقائق والتحليل، فالخيار العسكري لن يصحح أو يلغي مسار البرنامج النووي الإيراني، حتى لو اشتركت أمريكا في العمليات العسكرية، ويؤكد كولين كول مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي بايدن أن الاتفاق النووي مع إيران يؤخر الاستعداد العسكري الإيراني بشكل كبير.

وفي استغلال إيران لهذا التغافل الأمريكي والغربي يقول المحلل السياسي أمير دبيري مهر: " ينبغي النظر إلى الاتفاق من زاوية الأمن والاستقرار الإقليمي ومصالح إيران الوطنية، حيث أن أهم إنجاز تحقق من خلال هذا الاتفاق هو عودة إيران للساحة الإقليمية والدولية بقوة، لتقوم بدورها الهام والتعاون الفعال مع دول العالم في حل القضايا الإقليمية والدولية" .

بينما يري المحلل السياسي علي أصغر رمضانبور " أن اتفاق إيران مع النظام العالمي سوف يوجد معادلات جديدة إقليمية ودولية في العلاقات، والاقتصاد العالمي الحكومي وغير الحكومي غير قابلة للتحكم، ولن تستطيع إيران أن تجتنب اتخاذ سياسات جديدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبدو أنه كان يعد له في الدولتين منذ فترة، وقد وضحت دلائله في الاتفاق" .

لقد حاولت إيران أن تجعل من مشكلات المنطقة إحدى الملفات الهامة مع النظام العالمي في المباحثات النووية بشكل غير مباشر، وكان نتيجة ذلك التفاعل الإيراني مع النظام العالمي مراعاة التأثيرات القصيرة المدى والطويلة المدى المتعددة المتداخلة مع البرنامج النووي الإيراني، سواء من جانب إيران أو النظام العالمي، خاصة تجاه الأوضاع في سوريا واليمن وفلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان، وتطورات الأحداث فيها، وتحركات جبهة النصرة وتحركات داعش في المنطقة، بحيث يكون نجاح المفاوضات مساعدا على تحقيق كل طرف مصالحه من خلال الاتفاق. وتدرك إيران طبيعة المواجهة مع النظام العالمي ومن ثم فقد وضعت خططها التفاوضية على أساس تحقيق نوع من التوازن بين مصالحه ومصالحها، وقد عبر المحلل السياسي الإيراني

علي أفشاري عن هذا المعنى بقوله: الأوضاع الحالية تشير إلى استمرار الدور الأمريكي الفعال في منطقتي الشرق الأوسط والخليج، ولاشك أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة من خارج المنطقة لن يسمح بأن يكون التوازن بين القوى في المنطقة في وضعه الطبيعي، بل سيكون وضعا مصطنعا، وهذه الحالة تتعارض مع المصالح الوطنية وحقوق إيران في دائرة الشرق الأوسط، فبالنظر إلى سياسة إيران المقاومة للنظام العالمي، ليس للسعودية والإمارات وقطر فقط مشاكل مع إيران، وإنما رفض لوجود إيران قوية في الخليج، ولمصر أيضا هذه الرؤية، كما أصبح لتركيا أيضا تعارضات مع إيران باعتبار نظرتها إلى الشرق وإعادة بناء القدرة العثمانية. ويؤكد أفشارى انه بالرغم من محاولة أمريكا – فى عهد الرئيس أوباما – أن تقلل من التوتر بينها وبين إيران، وتقليل الضغط عليها، إلا أن تفكيرها في دعم العرب عسكريا يحدد مجال المناورة الإقليمية لإيران، ويدفعها إلى ابتكار أساليب جديدة في المنافسة الإقليمية غير الطبيعية، ويرى افشارى أن على إيران أن تفكر في حل لخروج أمريكا من المنطقة لتحقيق التوازن في المعادلات الإقليمية، يسمح بأن تقوم إيران بدورها الطبيعي في المنطقة، ورغم أن خروج أمريكا من المنطقة أمر مطلوب إلا أن المشكلة تكمن في كيفية تحقيقه، ومضيفا ان سياسة بلاده تثير القلق لدى دول المنطقة، لكن القلق الأكبر يبدو في رد الفعل الأمريكي تجاهها، والذي يقف حائلا دون أن تقوم إيران بإدارة المنطقة، مما يجعل الصراع الإيراني الأمريكي مستمرا حول إدارة المنطقة.

ورغم أن مشكلة الهلال الشيعي في المنطقة تثير الخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التحايل الإيراني استطاع من خلال تجسيم قضية الإرهاب أن يجعل النظام العالمي يتغافل عن هذه القضية. وتدخل قضية اليمن كأحدث ميادين الصراع بين إيران والنظام العالمي، لكن التحايل الإيراني حَوّل الصراع في اليمن إلى فرصة للضغط على أمريكا ودول اقليمية، إلا أن الديبلوماسيين الإيرانيين عملوا على التخفيف من صدى هذا الصراع الإقليمي من خلال تصريحات ناعمة لتحويله من صراع عسكري إلى صراع سياسي، حيث يؤكد محمد جواد ظريف أن أمن المنطقة يتحقق

بالتعاون بين دول المنطقة ضد التطرف، وليس بالقصف على اليمن، وإن إيران على استعداد للتعاون، والإجراءات الإيرانية تدل على ذلك، فنحن حسب ظريف لم نهاجم أحدا من دول الجوار، بل إننا نساعدهم، وكنا دائما نواجه التنظيمات المتطرفة التي تريد أن تخرب الإسلام، وهي القضية التي تهم جميع شعوب المنطقة، وقلنا دائما أن من يثير الفتنة بين السنة والشيعة يريدون أن يفرقوا بين المسلمين.

مستقبل المشروع النووي الإيراني:

كان الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بين إيران والغرب أمرا متوقعا، لأنه كان يتعارض مع الخطط الأمريكية في الشرق الأوسط، ورغم عدم توافق الدول الأربع الممثلة للاتحاد الأوربي مع الموقف الأمريكي، ورفضه الأفكار التي طرحوها كحل وسط يحول دون انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، ومع استعداد إيران بأفكار وخطط جديدة لمواجهة تداعيات الانسحاب الأمريكي، وتعقد الأوضاع في المنطقة، فإن من الضروري أن نقوم ببحث الموقف الحالي، وتقييم أبعاده في مختلف المجالات.

لقد كانت المباحثات التي تمت بين إيران والغرب هي في الأساس مباحثات بين إيران وأمريكا، وكان التركيز على تحجيم تخصيب اليورانيوم، لذلك فخروج أمريكا من الاتفاق يجعل الاتفاق بلا معنى، ولن يكون له قدرة على الاستمرار، رغم سعي الاتحاد الأوربي لإقناع إيران بالالتزام بالاتفاق، من خلال ترغيبها بأنهم متمسكون به، وستظل شركاتهم واستثماراتهم مستمرة في إيران، وهو ما يمكن تصديقه على الأقل لمدة ستة أشهر، والتعامل مع الخطوات الأمريكية اللاحقة في مجال العقوبات وتداعياتها، ومن الواضح أن ما يبغيه ترامب بالنسبة لإيران هو أن يوجه لها ضربة سياسية وأخرى اقتصادية، بهدف أن ينال من موقعها، وتحركتها الإقليمية، ومن ثم فسوف يزيد من العقوبات عليها إلى أقصى ما يستطيعه. لكن من الواضح أن إيران لن تتراجع لأنه لا مجال للتراجع بدون الحصول على امتيازات بديلة.

من الواضح أن الرئيس ترامب يريد أن يحول النزاع النووي مع إيران إلى حرب كرامة وحرب نفسية، حتى تقع إيران في أخطاء، وهو ما يسعى المسئولون الإيرانيون

إلى الابتعاد عنه، حتى تعمل على دعم الوحدة الوطنية، ووقف الخلافات بين التيارات السياسية، من أجل التكتل في مواجهة الخطر الخارجي، تماما كما حدث في بداية حكم النظام مع بدء الحرب العراقية الإيرانية، ومن جانب آخر فان تدخل إسرائيل كمؤثر رئيسي على الموقف الأمريكي، باعتبار مواجهة التهديدات التي أصبحت تشعر بها إسرائيل من جانب إيران، وخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي يترتب عليه زيادة العقوبات على إيران، وإضعاف البرنامج النووي الإيراني، وشغل إيران عن تهديد إسرائيل، فضلا عن أن سقوط الاتفاق يعيد لأمريكا فرصة اتهام إيران بتشجيع الإرهاب، وتجاوز حقوق الإنسان.

حيث يعتبر عزل إيران عن الساحة الدولية هدفا آخر من أهداف أمريكا من الانسحاب من الاتفاق النووي، لكن من الطبيعي أن تكون إيران قد استعدت لهذا الوضع، سواء من خلال ترتيب البيت الإيراني، أو إعادة جدولة العلاقات الخارجية، ولاشك أن الاتفاق النووي كان من التجارب التي استفادت منها إيران، وانسحاب أمريكا منه سوف يضيف إلى هذه التجربة زخما جديدا، رغم ثقل الثمن الذي تدفعه، يقول المحلل السياسي مازيار آقازاده: يسعى ترامب من خلال التعديلات التي أجراها في مسئولي حكومته، وخروجه من الاتفاق النووي أن يعدل استراتيجية حكومته في تغيير النظام الإيراني وفق فكره، إلى مواجهة مباشرة مع النظام، وهو ما يجعل من الصعب توقع نوع من الاتفاق بين إيران وأمريكا.

ولهذا أصبح التكهن بتوجيه ضربة لإيران مطروحا، إذا لم تتنازل عن خطها الأحمر (وقف تخصيب اليورانيوم)، ومن ثم ينقسم إزاءه المحللون إلى فريقين: فريق يرى الضربة العسكرية حتمية، ولم يبق إلا تحديد موعدها، والاتفاق على حجمها وتفاصيلها، لأن توجيه ضربة إلى إيران تحقق مصالح عليا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، يبرر تحمل الخسائر، لكن من الضروري أيضا أن تحقق الضربة نجاحا عسكريا واستراتيجيا يحفظ ماء الوجه ويبرر الخسائر، وأنه أصبح لدى إسرائيل والولايات المتحدة معلومات كافية، سواء عن البرنامج النووي الإيراني، أو المناطق

الاستراتيجية الهامة، أو القدرات العسكرية، فضلا عن تهيئة الظروف لعنصر المفاجأة، وهي أفضل من الحرب الناعمة، وعمليات الضغط الإعلامي والسياسي والاقتصادي، واختراق الجبهة الداخلية، والعمل على إثارة الفوضى وإسقاط النظام من الداخل، فهذه تصب لصالح النظام الإيراني الذي تمارس الحرب الطويلة والحصار وحسن حشد القوى .

وفريق يرى استحالة هذه الضربة لأسباب متباينة، أهمها حسابات المكسب والخسارة إزاء رد الفعل الإيراني، فضلا عن عدم تقبل الرأي العام العالمي للفكرة، وتفضيله الحل الديبلوماسي. كما يضعون في الاعتبار الحركة الإيرانية على مختلف الأصعدة، سواء في المباحثات الدائرة مع الاتحاد الأوربي، أو على الساحة السياسية داخل إيران، أو التحول في التعامل مع مستجدات الساحة الدولية، لأن هذه الحركة هي التي سوف تحسم أمر الضربة المتوقعة، مؤكدين أن الساحة السياسية الإيرانية تتجه إلى التماسك، من خلال موقف ترضاه كل الأطراف، وهو التجاوب الفعال مع مقترحات الاتحاد الأوربي لحل مشكلة الملف النووي الإيراني.

الإعداد في إيران للدولة النووية:

بدأ الإيرانيون الإعداد للدولة النووية بمشاعر تتراوح بين اليأس والرجاء، ولقد رفع الزعيم سيد علي خامنئي شعار التعامل مع نتائج الاتفاق النووي بين إيران والغرب، وقد سارع عدد من قيادات النظام الإيراني إلى تحليل وتبرير هذا الشعار، فقد أكدت وكالة أنباء فارس نقلا عن المركز الإعلامي لحفظ آثار آية الله خامنئي أن شروط تحقق الشعار بشكل عملي تنحصر في التعاون المخلص والتضامن بين الشعب والحكومة من خلال الثقة المتبادلة، وهي فرصة ينبغي استغلالها لتحقيق الآمال الوطنية في التقدم والرخاء.

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فقد أكد أن أهداف الحكومة ثلاثة، هي: ازدهار الثبات والاستقرار وزيادة الصادرات غير النفطية وإيجاد فرص جديدة للعمل، تثبيت حقوق إيران النووية مع تحطيم العقوبات، أن تكون سياستنا مع جيراننا هي سياسة

المودة والصداقة مع إزالة التوتر، ودعم التعاون مع سائر الدول في الشرق والغرب وخاصة دول المنطقة، وأن نتعاون مع البرلمان يدا بيد من أجل ما يليق بالشعب الإيراني.

من الواضح أن إيران استقرت على الموقف الذي اختارته ليكون أساس المرحلة القادمة من عمر نظام ولاية الفقيه، وهو أنها دولة نووية، وعليها أن تعيد بناء الدولة على هذا الأساس سياسيا واقتصاديا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا، ومن الواضح أيضا أن جميع الاتجاهات النخبوية والشعبية متفقة على هذا الموقف، ويبقى الخلاف بينها على نقاط في النظرية وكيفية التنفيذ

حيث ان الاتفاق على الهدف في إيران من أهم عناصر القوة في النظام الإيراني، ويتضاءل أمامه حجم الخلافات وطبيعة الصراعات، وتجعل الشخصية الإيرانية من نظرية "القوة في التنوع "أساسا للتعايش مع الخلافات السياسية والعرقية والثقافية والاجتماعية في إيران، من ثم كان تدخل الزعيم الإيراني آية الله سيد علي خامنئي بإصداره القرار بفك الحصار على تنويع استخدام المشروع النووي في الصناعات الوطنية، وهو تحرك تكتيكي ناعم في إطار اتخاذ استراتيجية طويلة المدى في مجال التعامل مع الغرب بنفس طويل، إزاء عدم إعطائه الضمانات الفعلية الدالة على التزام أوربا ببنود الاتفاق النووي. وهو ما يمثل أيضا الخطوة الأولى في عملية إدارة الأزمة التي أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية بخروجها من الاتفاق النووي.

لقد استطاع الزعيم الإيراني من خلال هذه الخطوة أن يضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، حيث أعاد الثقة إلى نفوس الإيرانيين بالعزف على وتري الاعتماد على النفس بإيجابية وعزة إيران وشعبها ونظامها، فضلا عن تغيير المناخ السياسي مع الغرب، بما يساعد على تحقيق أهداف إيران ومصالحها وطموحاتها بشكل أصولي ومتقن وواضح وحازم، إضافة إلى أنه لم يخرج من الاتفاق النووي، كما أنه لم يخالف بنوده، بل عاد إلى تفعيل البنود التي لم تعمل بها الحكومة تعبيرا عن جديتها في إرضاء الغرب من أجل أن يثق في التزام إيران بالاتفاق. وهو ما يعبر عن ديبلوماسية

جديدة لإيران لا تتعارض مع الحركة الصحيحة والمنطقية للديبلوماسية الدولية، بمعنى عدم رفضها للمباحثات في إطار ضمان مصالح إيران ونظامها السياسي.

لقد كان أحد أهداف الحركة الإيرانية ضرب المناخ المعادي لإيران في الغرب وتشتيته، كما كان من الأهداف الأخرى خوض تجربة جديدة في معالجة الأزمات بهدف رفع المستوى الفكري لتجارب النظام في الساحة السياسية والاقتصادية، ومن ناحية أخرى فمن الطبيعي أن تستهدف الحركة الإيرانية تأمين المصالح العامة وإبعاد شبح الخطر عن إيران، من خلال الوصول إلى نقطة مشتركة للتفاوض حولها مع أوربا، بما يرسي قاعدة الأخذ والعطاء والمشاركة في المصالح، والتدقيق حول عدم إطالة أمد المباحثات، والوصول إلى اتفاق يؤكد على رفع العقوبات المفروضة على إيران، وتأكيد حقوق إيران في المشروع النووي واستمراره.

من دراسة الموقف الإيراني بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع الغرب، يجب أن ندرك أن إيران دولة لا تتنازل بسهولة، وأن النظام الحاكم في إيران يتعامل مع المستجدات بجدية، ويتخذ دائما زمام المبادرة، من خلال خطط طويلة الأمد، وفيما يتعلق بالتعامل مع النظام العالمي تلعب الديبلوماسية المرنة الشجاعة دورا هاما في هذا التعامل وفق الظروف الإقليمية والدولية، وتعتمد هذه الدبلوماسية على فكرة المبادأة التي تطلق بالونات اختبار للمواقف، الواحدة بعد الأخرى مع دراسة ردود أفعالها، ثم اتخاذ الموقف المناسب تجاه هذه الردود، لكن محورية هذه السياسة تكمن في مصلحة الوطن والحفاظ على قيمه ومنجزاته.

لكن النظرة التي تقوم عليها أيديولوجية النظام الحاكم في إيران، مستمدة من الفكرة الشيعية حول الحكومة العالمية للإسلام، وهي التي على أساسها قام نظام ولاية الفقيه، ومع تأثير المعتقدات الشيعية على الشعب الإيراني تبدو الفكرة مطلبا شعبيا، ومن ثم فمحتوى الأيديولوجية والطموح لدى الجمهورية الإسلامية يشير إلى أن الهدف الأصلي للحكومة الإسلامية هو بسط الأصولية الشيعية ونفوذ الولي الفقيه في المنطقة والعالم، دون تحجيمها في حدود إيران الجغرافية والسياسية، ومن خصوصياتها أنها تتعارض

مع النظام العالمي، وهنا تقاس مهارة زعيم النظام ومرشد الجمهورية الإسلامية في استخدام الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية في مرونة التعامل مع هذا النظام العالمي، دون التخلي عن أيديولوجية النظام أو خدشها، وهكذا لا ينبغي للطموح الأيديولوجي أو الميول الثورية أن تمنع من التنمية والتقدم، أو تمنع علاقات إيران مع العالم، بل تقوم الخطط والعلاقات مع العالم من خلال الهوية الوطنية والخطاب الوطني الديني.

من الواضح أن هذه الدعوة تمثل الاتجاه إلى أمرين أساسيين: الأول هو التعامل مع الدول الغربية كل على حده، وليس كتكتل عالمي، والثاني هو دعم التعامل مع الدول الأسيوية التي أصبحت أقوى اقتصاديا من الدول الغربية، فضلا عن أنه لا توجد عداوة بينها وبين إيران، حيث تشير الدعوة إلى السعي لعقد اتفاقات مع شركات استثمار الصين وروسيا والهند مدتها ما بين عشرين وخمسين عاما، مع المحافظة على سيطرة إيران على مصادرها الطبيعية، بحيث يسمح الاتفاق بثبات طريق التجارة الخارجية، والاعتراف بأن يكون التعامل بالريال واليوان والروبل والروبية كعملات رسمية بين الشركاء، وهو ما يوقف استمرار تدني سعر الريال الإيراني.